

بيروت في: ٢٠٢٣/٠٦/١٩
رقم الصادر: ٦٣٣/م.ص.

الجمهورية
الليبية



رئاسة مجلس الوزراء
الأمين العام

السيد (ة) الوزير (ة)

بناءً لطلب السيد رئيس مجلس الوزراء،

وإنطلاقاً من أن مجلس الوزراء يُمارس راهناً صلاحية رئيس الجمهورية وكالةً إستناداً الى
المادة /٦٢/ من الدستور،

وتطبيقاً للفقرة السادسة من المادة /٦٤/ من الدستور التي توجب إطلاع السيد رئيس
الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها جدول أعمال مجلس الوزراء وعلى المواضيع
الطارئة التي ستُبحث،

فإن السيد رئيس مجلس الوزراء بصدد الدعوة لعقد جلسة لمجلس الوزراء للبحث في
البند المتعلقة بالمواضيع الضرورية المُبينة في الجدول المرفق.

للتفضل بالإطلاع.

القاضي محمود مكيه

أمين عام مجلس الوزراء



مشروع الجدول

١. مشروع مرسوم يرمي الى تعديل مقدار النقل الشهري المقطوع للعسكريين في الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة والضابطة الجمركية وشرطة مجلس النواب.
٢. طلب وزارة المالية الموافقة على مشروع مرسوم يرمي الى عدم ازدواجية الزيادة للعاملين في القطاع العام.
٣. طلب وزارة التربية والتعليم العالي الموافقة على بعض التدابير التي تؤمن إجراء الامتحانات الرسمية وحضور الأساتذة والمعلمين إلى مراكز الإمتحانات.
٤. طلب الموافقة على تطويع وتعيين تلامذة ضباط في الأجهزة الأمنية والعسكرية.
٥. طلب الموافقة على اجراء مباراة لتعيين ستة قضاة شرعيين في المحاكم الشرعية السنية.
٦. طلب وزارة الخارجية والمغتربين الموافقة على تجديد ولاية اليونيفيل للفترة ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤.
٧. طلب وزارة الصحة العامة الموافقة على تعديل الجداول المرفقة بالمرسوم رقم ١١٥١٠ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣١ المتعلق بإعطاء وزارة الصحة العامة سلفة خزينة لتسديد مستحقات العاملين لدى المستشفيات الحكومية وفقاً للمبلغ المحدد لكل مستشفى في الجدول المرفق.
٨. طلب وزارة المالية الموافقة على مشروع قانون يرمي الى زيادة مساهمة الدولة اللبنانية في رأسمال المؤسسة الاسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات عن طريق الاكتتاب في الزيادة العامة الثالثة.
٩. تعديل قرار مجلس الوزراء رقم ٣٦ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٦ المتعلق بمشاركة لبنان في معرض إكسبو الدوحة ٢٠٢٣.

9



١٠. مشروع قانون يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بين الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية النمسا الإتحادية حول تعاون الشرطة.
١١. طلب وزارة الصحة العامة الموافقة على إعلان نوايا للتعاون في مجال الصحة والوقاية بين وزير الصحة والوقاية في حكومة الجمهورية الفرنسية ووزير الصحة العامة في حكومة الجمهورية اللبنانية وتفويض الوزير التوقيع عليها.
١٢. طلب وزارة التربية والتعليم العالي الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى إلغاء ترخيص "معهد صيدون الجامعي لتكنولوجيا علوم مختبرات الأسنان" و "معهد صيدون الجامعي للإدارة" وأي نص قانوني له صلة بالترخيص لشركة صيدون للثقافة والتعليم العالي بإنشاء أي مؤسسة للتعليم العالي أو مباشرة التدريس فيها.
١٣. طلب المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان الموافقة على عقد سلة الحوافز المتعلق بالمشروع الإستثماري باسم (ITICO) الصناعي الإستثماري يجري تنفيذه على العقارين رقم /٩٩٨/ و /٩٩٩/ من منطقة الغسانية العقارية قضاء صيدا.
١٤. طلب وزارة التربية والتعليم العالي عرض موضوع نتيجة التفاوض مع شركة "هايكون" لتنفيذ أعمال التشغيل والصيانة والتنظيفات والحراسة في المبنى المركزي العائد لها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٨ تاريخ ٢٠٢٣/٢/٦.
١٥. طلب وزارة الإتصالات إصدار طابع بريدي تذكاري بموضوع: "بيروت عاصمة الإعلام العربي ٢٠٢٣".
١٦. طلب وزارة الصناعة الموافقة على مشروع مرسوم إعطاء صفة الإلزام القانوني لمواصفات قياسية وطنية تتعلق بالأنابيب ومستلزماتها.

١٧. طلب وزارة الزراعة الموافقة على تجديد وتعديل عقود التدريس بالساعة في المدارس الزراعية الفنية الرسمية وعقود جديدة بدل الأساتذة الذين انقطعوا عن العمل للعام الدراسي ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣.

١٨. طلب وزارتي الاقتصاد والتجارة والزراعة الموافقة على آلية شراء القمح (الطري والقاسي) والشعير تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٣ تاريخ ٢٠/٥/٢٠٢٢ (دعم زراعة القمح والشعير وتحديد السعر التشجيعي واستلام محصوليهما لموسم العام ٢٠٢٢).

١٩. طلب وزارة البيئة الموافقة على الخطوات التنفيذية للتوجّه الاستراتيجي السادس المتعلق بالمطامر الصحية التي تناولها قرار مجلس الوزراء رقم ٦٧ تاريخ ٢٠/٥/٢٠٢٢ وتحديدًا تلك الملحّة في المناطق الساحلية والتي سيصل قسم منها إلى قرته الاستيعابية القصوى خلال العام ٢٠٢٣ أو أوائل العام ٢٠٢٤.

٢٠. طلب وزارة الداخلية والبلديات عرض موضوع شمول مستحقات شركة رامكو للتجارة والمقاولات ش.م.ل التعويضات الخاصة بمعادلة تعديل الأسعار التي أقرها مجلس الوزراء بقراره رقم ١٣ تاريخ ١٤/٤/٢٠٢٢.

٢١. طلب وزارة الطاقة والمياه الموافقة على إخلاء وتسليم البناء المستأجر من المديرية العامة للنفط وانتقال موظفي ومتعاقدى المديرية ومستخدمي منشآت النفط إلى المبنى الرئيسي للوزارة.

٢٢. طلب وزارة الاشغال العامة والنقل الموافقة على إعادة درس وتعديل العقد المبرم بين الدولة اللبنانية وشركة سوليدير لاستثمار المرفأين السياحيين الشرقي والغربي في بيروت.

٢٣. طلب وزارة التربية والتعليم العالي الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى تعديل أسس احتساب رسم الإشتراك في امتحانات الكولوكيوم التي تنظمها المديرية العامة للتعليم العالي في المديرية العامة للتربية.

٢٤. طلب وزارة التربية والتعليم العالي الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى تصحيح أخطاء مادية في المرسوم رقم ١١٥١٣ تاريخ ٢٠٢٣/٦/٥ المتعلق بإعطاء الوزارة سلفة خزينة.
٢٥. طلب وزارة الصناعة فرض رسوم إضافية على استيراد ترابيح الحجر والرخام الطبيعي بقياسات مختلفة مهما كانت صفاتها او منشؤها سواء كانت ملمعة أو مبوزة أو مكسرة الأطراف أو مدقوقة أو محروقة أو مصنوعة بأية طريقة.
٢٦. طلب وزارة الداخلية والبلديات الموافقة على تثبيت متطوعي الدفاع المدني وتأمين الإعتمادات اللازمة لذلك.
٢٧. طلب وزارة الاتصالات الموافقة على مشاريع مراسيم تتعلق بتعديل التعريفات لبعض الخدمات الهاتفية.
٢٨. مشاريع مراسيم ترمي إلى نقل اعتمادات من إحتياطي الموازنة العامة إلى موازنات بعض الوزارات لعام ٢٠٢٣ على أساس القاعدة الإثننتي عشرية وإعطاء سلف خزينة **والمُبيّنة تفصيلاً في الجدول المرفق ربطاً.**
٢٩. إصدار مشاريع مراسيم وكالة عن رئيس الجمهورية وترمي إلى ترقية ضباط في الأجهزة الأمنية كافة، ادراج أسماء رتباء على جدول الترقية، إحالة ضباط على التقاعد، قبول قضاة في منصب الشرف، إنهاء خدمات، قبول استقالة موظفين أو اعتبارهم مستقيلين حكماً ومواضيع مختلفة أخرى **والمُبيّنة تفاصيلها جميعاً في الجداول المرفقة ربطاً.**
٣٠. إصدار القوانين التي قد يقرّها مجلس النواب.
٣١. إصدار مشاريع المراسيم المتعلقة بتشغيل مطامر صحية مؤقتة للنفايات الصلبة وأعمال طمر وكنس الشوارع وكالة عن رئيس الجمهورية **والمُبيّنة تفصيلاً في الجدول المرفق ربطاً.**

٩

٣٢. قبول الهبات المُقدمة من جهات متعددة لصالح الوزارات والإدارات وعلى إعفائها من كافة الرسوم الجمركية والمرفئية، والموافقة على مشاريع المراسيم المتعلقة بهذه الهبات **والمُبيّنة** تفصيلاً في الجدول المرفق ربطاً.

٣٣. المشاركة في مؤتمرات واجتماعات تُعقد في الخارج على حساب الجهة الداعية **والمُبيّنة** تفصيلاً في الجدول المرفق ربطاً.

القاضي محمود مكيه

أمين عام مجلس الوزراء